الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
المطاحـــــن والمضـــــارب

السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة

شركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة

تحية طيبة ... وبعد

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية للشركة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ .

برجاء التفضل بالتنبيه نحو إتخاذ اللازم بشأنه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وكيل الوزارة
القائم بأعمال مدير الإدارة

(محاسب / سناء جاد الرب مصطفي)

تحريراً في :٢٦/ ٩ /٢٠٢٢
أحمد

(مرفقات قائمة المركز مالي وقائمة الدخل)

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
المطاحـــــن والمضـــارب

تقرير مراقب الحسابات

عن مراجعة القوائم المالية لشركة

مطاحن ومخابز شمال القاهرة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

إلى السادة مساهمي شركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة

تقرير عن القوائم المالية :

راجعنا القوائم المالية لشركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة (ش . م. م) خاضعة لأحكام القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد والمتمثلة في قائمة المركز المالي في٣٠ يونيو ٢٠٢٢ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير فى حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية:

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية .

وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتج عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات:

وتنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأي على هذه القوائم فى ضوء مراجعتنا لها ، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أى أخطاء هامة ومؤثرة ، وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم المالية، وتعتمد الإجراءات التى تم اختيارها على الحكم الشخصى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف

ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة، وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملاءمة السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية .

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

- بلغ صافى الربح (بعد الضريبة) فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١٨,٩٠٦ مليون جنيه مقابل نحو ١,٤٦٦ مليون جنيه عن العام السابق بزياده قدرها نحو ١٧,٤٤ مليون جنيه وبزياده قدرها نحو ١٤,٧٧١ مليون جنيه عن المستهدف البالغ ٤,١٣٥ مليون جنيه وقد تلاحظ الاتي :

- ترجع زيادة الأيرادات خلال العام مقارنة بالفترة المثيلة إلى زيادة عائد الطحن والكميات المطحونة ..... إلخ.
- عدم تحقيق المستهدف طحنه (نشاطى ٨٢% ، ٧٢%) حيث بلغ المستهدف طحنه كمية ٤٤٠,٤٥٩ ألف طن فى حين بلغ المطحون الفعلى كمية ٤٢٥,٩١٩ ألف طن بنقص قدره كمية ١٤,٥٤ألف طن الامر الذى ادى الى ضياع عائد علي الشركه بنحو٣,٤٤٨ مليون جنيه و عدم تحقيق صافى الربح المستهدف لنشاط الطحن والبالغ نحو (٥,٠٢٨ مليون جنيه) حيث بلغت خسائر نشاط الطحن ٢٠,٨٨٩ مليون جنيه
- كثرة أعطال معظم المطاحن خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ حيث بلغ إجمالي أيام الاعطال خلال الفترة ١١٧٥٢ يوم (بدون ساعات توقف التصفيه)
- ساهمت الإيرادات العرضية (غير الناتجة عن أنشطة الشركة الرئيسية) البالغه نحو ٢٩,٦٧١مليون جنيه بنسبة ١٥٤,٢% من الربح المحقق قبل الضريبة البالغ ١٩,٢٤١ مليون جنيه .

يتعين بحث أسباب خسائر بعض الانشطة والعمل على معالجتها و وضع الخطط التسويقية المناسبة لتنشيط مبيعات النخالة الخشنة للشركة لما لها من عظيم الاثر على نتائج اعمال الشركة

- تم جرد الأصول الثابتة في ٢٠٢٢/٦/٣٠البالغة نحو ١٨٢,١٨٤ مليون جنيه بعد خصم مجمع الإهلاك البالغ نحو ٢٩٧,١٦٢ مليون جنيه ومطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتحت إشرافنا الاختباري فى حدود الأمكانيات المتاحة (وفي ضوء القيود المفروضة بسبب فيروس كوفيد ١٩ المعروف بكورونا) .
- استمرار وجود قصور في أعمال لجنه جرد الاصول الثابته في اداء المهام الخاصه بها وحيث تلاحظ عند مطابقه محاضر الجرد علي السجلات عدم قيام لجان الجرد باثبات

بعض الاصناف (سقطت سهوا وفقا لمحاضر اثبات الحاله المعده بمعرفه مديروا المطاحن) ولم تقم اللجنه بجردها وذلك بمطاحن (المروه والحباك مصنع المكرونه)

يتعين بحث ما سبق ، واتخاذ اللازم والإفادة .

- عدم ورود العديد من الشهادات السلبيه للعديد من الوحدات ومنها مطاحن الهدي ، ،ومصنع المكرونه ومستودعات بنها ،دمنهور ، ،والشون المركزيه

يتعين سرعة الحصول علي هذه الشهادات واجراء المطابقات الواجبه .

- ورود شهادة سلبية لمطحن مسعد (أراضى) باسم المالك القديم (الياس سليم ،فؤاد سليم ،نقولا سليم) وكذا الشهادة الخاصة بمحلات الخانكة باسم مستشفى الامراض العقلية .

يتعين تعديل الشهادات السلبية المثبت بها الملاك السابقين للأراضى

- لا زال لم يتبين لنا الموقف القانونى و الأثار المالية الناتجة عن المساحة المستقطعة من أرض شونة العاشر من رمضان (والمسجلة بأسم الشركة والمقدر مساحتها بنحو ٢١ ألف م٢ والتى تم أستقطاعها من الشركة منذ ٢٠١٥/١٢ لأنشاء صوامع بالعاشر ضمن المنحة الأماراتية الممنوحة للدولة) علي الرغم من صدور قرار الجمعيه العامة للشركة القابضه للصوامع والتخزين في ٢٠٢٠/٤/٢١ بضم تلك الصومعه للشركه القابضه ولم يتم حتى تاريخه تحديد الموقف النهائى لها ، رغم دخولها حيز التشغيل لتخزين قمح محلى بداية من موسم ٢٠١٧ وحتى موسم ٢٠٢١ بكمية ٢٩٢٥٢٨ طن حققت عنها ايراد بنحو ٣٨,٨١٩ مليون جنيه ، وكميه ٢٦٨٢١ طن خلال موسم ٢٠٢٢ حققت عنها ايراد بنحو ٥,٨٢٩ مليون جنيه مقابل تحملها لمصروفات بلغت نحو ٥,٠٦٩ جنيه كما صدر القرار الوزارى رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل لجنة للعمل على توفيق الأوضاع بين الجهات المختلفة وقد ورد خطاب من رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٥ بالموافقة على تضمين التكلفة الإستثمارية للصومعة ضمن أصول الهيئة العامة للسلع التموينية على أن ينعكس الآثر المالى كحق إنتفاع للشركة القابضة للصوامع والتخزين .

- في ٢٠٢٠/٢/٨ ورد كتاب الهيئه بشأن موافقه مجلس الوزراء علي مقترح مبادله ارض الصومعه المملوكه للشركه بارض بديله ٠٠٠٠٠ الخ .
- وبالمتابعه تبين مخاطبه شركه المطاحن للشركه القابضه للصوامع في ٢٠٢٠/٥/٩ بما يفيد ورود كتاب هيئه السلع في ٢٠١٩/٣/٥ بشأن ايلوله ٢٥ صومعه للهيئه وارفق بالكتاب مشروع عقد انتفاع للاراضي المقام عليها تلك الصوامع وتم دراسته بمعرفه الشركه وانتهت الدراسه الي عدم الموافقه علي بعض البنود ورفض التوقيع علي العقد وتم مخاطبه الشركه القابضه بذلك واتفاق

مسئولي الشركه علي قيام الهيئه بسداد كامل قيمه الارض نقدا بالقيمه العادله بعد الرجوع للجهات الحكوميه المختصه وتم عقد عده اجتماعات بالهيئه لبحث البدائل المختلفه لنقل الملكيه .

- في ٢٠٢٠/٢/٢٣ تم عرض الموضوع علي مجلس اداره الشركه والذي وافق علي تحديد الارض البديله في احدي مدينتي بدر او العبور علي ان يكون النشاط المزمع اقامته (سكني -تجاري) ومخاطبه الهيئه في هذا الشأن .
- في ٤/٣٠ /٢٠٢٠ ورد كتاب الهيئه يفيد بان تحديد المدن المطلوبه لابد ان يكون لذات النشاط .
- وفي ضوء القرار الصادر بدمج نشاط التخزين علي مستوي الجمهوريه في كيان واحد فانه لايمكن للشركه انفاق اي استثمارات في نشاط التخزين ولايمكن ان تكون الارض البديله بذات النشاط .
- ويتصل بذلك مخاطبه الشركه للمشرف علي مكتب وزير الاسكان والمجتمعات العمرانيه الجديده في ٢٠٢١/٥/٤ بشأن تحديد سعر متر الارض بمايفيد عدم الاعتداد بسعر المتر المحدد من قبل الهيئه (٩٥٠ جنيه للمتر) حيث انها جهه غير محايده لكونها احد اطراف الموضوع وتم طلب الاعتداد بالقيمه المحدده من اللجنه العليا لتثمين اراضي الدوله (جهه محايده) في٢٠٢١/١/١٨ والبالغه ١٥ الف جنيه للمتر (استرشادي وليس الزامي لحين اقراره واعتماده من السلطه المختصه) وفي حاله الاعتراض يمكن اللجوء الي جهه محايده اخري (هيئه الخدمات الحكوميه) لتقييم الارض.

يتعين بحث ما سبق وموافتنا بالموقف الحالى للأرض .

- لازال لم يتم الانتهاء من إجراءات تسجيل أرض مدينة السلام المخصصة للشركة من محافظة القاهرة (والمحرر عقد بيع ابتدائي لها في ٢٠٢٢/٥/١٥) بالرغم من سداد كامل تكلفة الأرض والإنشاءات الخاصة بمجمع مطاحن مدينة السلام فى شهر مارس/٢٠١٧ البالغة نحو ٢٥,٧٩٦ مليون جنيه (منها نحو ١٨,٤٢٦ مليون جنيه غرامات تأخير وفوائد تمثل نسبه ٢٥٠% من اصل قيمه الارض والانشاءات البالغه نحو ٧,٣٧ مليون جنيه منها مبلغ ٣,٩٥٣ مليون جنيه قيمه الارض الظاهره بقائمه المركز المالي (كما تم تحصيل نحو ٧٣٥ الف جنيه ٢٠١٧/٩/٣ تمثل القيمة الايجاريه المحصلة كجزء من الإيجارات المستحقة علي شركه ابن سيناء (مستأجر مخبز السلام لاقامه مخازن ادويه) والذي اعترضت عليه المحافظة ورفضت اعطاء تراخيص لمخازن ادويه واستغلال الأرض في نشاط المخابز وفي حاله عدم الالتزام يتم سحب الجزء المخالف وعرضه بالمزاد العلني وبناء عليه تم سداد المبلغ للمحافظة خلال شهر ٢٠١٧/٨ خاصة فى ظل استمرار النزاع القضائى القائم بين الشركة ومحافظة القاهرة والمرفوع عنها دعاوى أرقام ٦٣/٤١١٤٨ ق بمجلس الدولة لوقف المطالبه بغرامات التأخير بمبلغ ١٨,٥٦٠ مليون جنيه محاله الي المفوضين وجاري المتابعه والدعوي رقم ٦٧/٤١٢٣٩ ق لوقف المطالبة بغرامات التأخير بشق مستعجل فقد تم الحكم فيها بجلسة

٢٠٢٠/١٢/٢٣ بانتهاء الخصومة علي سند من ان مصلحه الشركة قد زالت بإصدار ترخيص مؤقت لمطحني الصفا والمروه .

وقد سبق الاشاره بتقاريرنا السابقه الي ورود عدة تنبيهات بالدفع وانذرات للشركة خلال اعوام ٢٠٠٦ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢

يتعين دراسة ماسبق في ضوء الاحكام الصادرة و سرعة انهاء اجراء التسجيل للأرض الخاصة بمدينة السلام ، وإجراء التسويات فى ضوء ما سبق مع تحديد المتسبب في تلك الغرامات خاصه مع ماتبين لنا من وجود عده مكاتبات (تنبيه بالدفع وانذار اخير ونهائي من المحافظه بشأن سرعه السداد) وانه جاري اتخاذ الاجراءات القانونيه ضد الشركه وكذلك الحجز علي الاملاك التي تعادل قيمه الدين وذلك للامتناع عن السداد وكذا في ضوء ما تسفر عنه القضايا المتداوله .

- مازالت اصول الشركة تتضمن اراضى جارى تسجيلها واراضى مقام بشأنها دعوى تثبيت ملكية وصحة ونفاذ لعقد البيع بلغت قيمتها الدفترية نحو ٥ مليون جنيه

وذلك علي النحو التالي :

- أراضى جارى تسجيلها بإجراءات التسجيل العادية بلغت تكلفتها الدفترية ٤,٤٧٣ مليون جنيه (مطحن الفاروق عمر، ومخبز السقاري ،ومطحن فؤاد ،ومطحن مسعد ،مطحن الصوه ومصنع المكرونه ،ارض مدينه السلام)
- أراضى مقام بشأنها دعاوى صحة ونفاذ بيع بلغت تكلفتها الدفترية ٤٨٨,٨١٧ ألف جنيه جميعها مازالت متداولة بيانها كما يلى :
  - مطحن المطرية (القيمه الدفتريه ٢١٢٤٤٧ جنيه) صادر بشأنه حكم صحه ونفاذ لعقد البيع وتم تقديم طلب للشهر العقاري لتسجيل الحكم وجاري البحث عن امتداد قانوني للطلب وجاري استخراج الاستمارات لمراجعتها بمعرفه الباحث الهندسي
  - شونة الناصرية (القيمه الدفتريه ٢٧٦٣٧٠ جنيه) الدعوي مازالت متداوله
- أراضى مقام بشأنها دعاوى تثبيت ملكية بلغت تكلفتها الدفترية ٣٣,٢٣١ ألف جنيه جميعها مازالت متداولة تتمثل في مطحن سعودى ، مطحن عامر،مطحن صموئيل مقار ،جزء من مطحن جاب الله.

يتعين إتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لتسجيل مساحات تلك الأراضي لتأكيد سند ملكية الشركة لها وبما يحافظ علي ممتلكات الشركة .

- مازال لم يتم تسجيل أرض مطحن الهدى لوجود مساحة ٢٠ قيراط وسهمين داخل سور المطحن تخص الأملاك الأميرية بمحافظة القليوبية وهى محل نزاع قانوني بين محافظة

القليوبية وحي غرب شبرا الخيمة والشركة وقد افاد القطاع القانوني بتقديم طلب للسجل العيني ببنها لاحضار شهادات قيود ومطابقه للارض المقام عليها المطحن وتبين ان القطعه المقام عليها المطحن قد تجزأت وجاري احضار رسم القطعه بعد التجزئه من مكتب المساحه لمعرفه رقم القطعه المقام عليها المطحن لاستخراج شهاده قيود ومطابقه ونظرا لوجود نزاع قضائي بين الشركه وحي شبرا الخيمه مماترتب عليه ايقاف اجراءات تسجيل الارض لحين انتهاء المنازعه .

واقامت المحافظه الدعوى رقم ٢٠١٥/٥٨ مدني كلي حكومه شبرا الخيمه خاصمت فيها الشركه بطلب بان تؤدي لها مقابل حق إنتفاع عن قطعه الارض وقضت المحكمه بالاحقيه بمبلغ ٤,٦٥٠ مليون جنيه لصالح المحافظه (حكم نهائى واجب النفاذ) .

ويتصل بما تقدم وجود دعوي رقم ٩١٠ لسنه ٢٠١٦ مدني كلي شمال مقامه من هيئه الاوقاف المصريه بشأن المديونيه التي تطالب بها الهيئه لدي الشركه (ارض مطحن الهدي) والبالغه وفقا لكتاب الهيئه في مارس /٢٠٢١ مبلغ ١٣٦٤٦٩٢ جنيه والخاصه بالاتفاق المبرم بين الهيئه والشركه في ١٩٩٩/١٢/٤ علي استبدال مساحه ٨فدان وواحد قيراط من وقف صالح ابو حديد علي اساس سعر المتر ٢٤٠ جنيه علي ان يتم سداد اجمالي الارض علي عشره اقساط سنويه علي ان تقوم الشركه بسداد ١٤/% من مقدم الثمن والمصاريف .

ووفقا لمذكره القطاع القانوني بالشركه وعند استخراج كشف التحديد المساحي للارض تبين ان هناك نزع ملكيه لفدان واثنين سهم لصالح هيئة الري والتى قامت بالتنازل عنها لمحافظة القليوبية وعليه تم استخراج كشف التحديد واصبحت المساحه الفعليه٣ سهم،٢٢قيراط،٦ فدان تعادل ٢٩٠٦٨ متر مربع بقيمه اجماليه ٦٩٧٦٤٨٠ جنيه علي ان يكون القسط الاول وريعه في ٢٠٠٠/١٠/١٧ بمبلغ ٨٧١٤١٦ جنيه قامت الشركه بسداده علي مرتين في٧/٨، ٢٠٠١/٨/٢٨ مما ترتب عليه وجود غرامه تأخيربمبلغ ٦١٨٨٣ جنيه تم سدادها الا انه تم خصمها من مستحقات الهيئه لعدم استحقاقها لان التأخير من جانب الهيئه للخطأ الوارد بالمساحه واعاده الجدوله وفقا للمساحه الفعليه .

وقد اشارت المذكره الي قيام الشركه بسداد باقى الاقساط لحساب الضرائب كقيم منقوله بديلا عن هيئة الأوقاف وتم اخطارهم بذلك وبجلسه ٢٠٢١/١/٢٧ صدر حكم تمهيدي باحاله الدعوي للخبراء والدعوي مازات متداوله للتقرير .

ووفقا لافاده القطاع القانوني بالنسبه للنزاع القائم من هيئه الاوقاف ضد الشركه في الدعوي رقم ٢٠١٦/٩١٠ مازالت متداوله ومحدد لنظرها ٢٠٢٢/٩/٢٠ ،اما فيما يخص ارض مطحن الهدى

فما زال الامر محل دراسه من جانب المحافظه لحل النزاع بالطرق الوديه في ضوء الدعوي رقم ١٣٨ لسنه ٢٠١٩ والمقامه من الشركه ضد وزيرالري والمحافظه واخرين عن ذات الارض

نوصي بدراسه ماسبق واتخاذ اللازم مع اجراء التسويات الواجبه فى ضوء الحكم الصادر مع العمل على المتابعة وسرعة إنهاء الوضع القائم وتسجيل الأرض حفاظا على أصول الشركة .

- وجود العديد من الطاقات غير المستغله تبلغ قيمتها الدفترية نحو ١٢,٢٧٣ مليون جنيه وذلك علي النحو التالى:
  - ارض مدينه نصر نحو ١١ الف جنيه
  - الصوه نحو ٩٥ الف – مباني
  - عدد وادوات واثاث مطحن عانوس بنحو٦٥٩ الف جنيه
- مطحني عامر ومسعد والبالغ قيمه اصولهما نحو١١,٥٠٨ مليون جنيه.والمتوقفين عن العمل منذ شهر سبتمبر /٢٠٢٠ وحتي تاريخه لاجراء اعمال صيانه وذلك بالرغم من ان اجمالي تكاليف صيانة هذه المطاحن عن عامي ،٢٠٢٠/٢٠١٩ ، ٢٠٢١/٢٠٢٠وعن الفتره من ٢٠٢١/٧/١وحتي ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١٩,٢٤٧ مليون جنيه ،١٧,٣٤٤ مليون جنيه ، ٥,٠٢٣مليون جنيه علي الترتيب .

يتعين دراسه اسباب التوقف المتعدد وعدم الاستفاده من المال المستثمر واتخاذ اللازم والافاده

- سبق الاشاره الي قيام الشركه بابرام تعاقد مع الجمعيه التعاونيه للبترول في ٢٠٢٠/١٠/٢٦ بتأجير مساحه ١٧٠٠ متر مربع ومساحه ١٤٦٢,٥٨ متر مربع من ارض مدينه نصر وموقع عين شمس لانشاء محطه تموين وخدمه سيارات لمده تسع سنوات تبدأ من تاريخ استلام الموقع ارض فضاء خاليه من الإشغالات تنتهي في ٢٠٢٩/١٠/٢٥علي ان تكون القيمه الايجاريه ٢٢٥ الف جنيه لارض مدينه نصر و٧٥ الف جنيه لموقع عين شمس تسدد مقدما كل ٣ شهور علي ان يبدأ السداد بعد اربعه اشهر من تاريخ اصدار رخصه البناء او تشغيل المحطه ايهما اقرب ، (وقامت الجمعيه بسداد مليون جنيه تأمين لموقع مدينه نصر ،٥٠٠ الف جنيه لموقع عين شمس) وبالمتابعه تبين عدم قيام الجمعيه بسداد اي مبالغ للقيم الايجاريه وقامت بمخاطبه الشركه بما يفيد صعوبه استخراج تراخيص اقامه لمحطتي التموين (حيث ان موقع مدينه نصر لها ترخيص صناعي وليس تجاري وان ذلك يزيد المبلغ المخصص للاستثمار كما ان الحي اشترط ضروره ترك ردود لتصبح المساحه ٩٠٠ متر وهو ما يتعارض مع اقامه المحطه بكافه خدماتها وتم طلب تخفيض القيمه الايجاريه لتصبح ١٥٠ الف جنيه مع زياده سنويه ١٠%

من السنه الثانيه من الفتره التعاقديه الثانيه وهو مارفضته الشركه وافادت في خطابها الموجه للجمعيه في ٢٠٢١/٧/١١بسرعه السداد حتي لايتم الغاء التعاقد مع الاحتفاظ بكافة الحقوق كما لم يتم حتي تاريخه استخراج تصريح لموقع عين شمس .

ويتصل بذلك من ان بنود التعاقد قد تضمنت في البند الرابع باقرار الطرف الثاني (الجمعيه) بمعاينه الارض معاينه تامه نافيه للجهاله ووجدتها صالحه للغرض اللازم لمباشره نشاطه كما تضمنت في البند السادس عشر انه في حاله اخلال الطرف الثاني باي بند من بنود التعاقد يحق للطرف الاول اللجوء للقضاء لاعمال الشرط الصريح لفسخ التعاقد واتخاذ الاجراءات القانونيه اللازمه للحصول علي حكم باخلائه مع الاحتفاظ بالحق في التعويض عن هذا الاخلال ببنود التعاقد.

وبالمتابعه تبين قيام الشركه باقامه الاستئناف رقم ١٣٩/١٩١١ ق طعنا علي الحكم الصادر لصالح الشركه في الدعوي رقم ٢٠٢١/٢٣٣٦ ضد الممثل القانوني للجمعيه التعاونيه واقامه الجمعيه استئناف مقابل برقم ١٣٩/١٤٣٩ ومازالت الدعاوي متداوله لجلسه ٢٠٢٢/٩/٢٠ لندب خبير في الدعوي (موقع عين شمس)

كما اقامه الشركه الاستئناف رقم ١٠٩٣ /١٣٩ طعنا علي الحكم الصادر في الدعوي رقم٢٣٢١ لسنه ٢٠٢١ المقامه من الشركه للمطالبه بفسخ عقد الايجارمع الزام الشركه المسأنف ضدها بان تؤدي مبلغ ٦٧٥ الف جنيه قيمه الاجره المتأخره عن المده من ٢٠٢١/٥/١ حتي ٢٠٢١/٨/١ ٠٠٠الخ ومازالت الدعوي متداوله

مماسبق يتضح عدم استفاده الشركه من القيمه الايجاريه وهو مااضاع العائد المنتظر منها

ووفقا لافاده القطاع القنوني بان الارض في حيازه الشركه وتستطيع التعامل عليها لعدم قيام شركه التعاون باستلامها ولتحقق الشرط الصريح الفاسخ للعقد لاخلال شركه التعاون ببنود العقد وليس هناك مايغل يد الشركه في التعامل علي الارض .

وجدير بالذكر قيام الجمعيه العامه غير العاديه في ٢٠٢٢/٦/٧ بارجاء النظر في بيع الارض لحين انهاء عقد ايجار الجزء المؤجر لشركه التعاون علي اساس ان بيع المساحه المتبقيه ستفقدها الكثير من قيمتها حال بيعها بمفردها ويفضل الانتظار لحين انتهاء النزاع القانوني

يتعين دراسه ماسبق واتخاذ الاجراءات اللازمه في ضوء قرار الجمعيه وافاده القطاع القانوني بالشركه مع متابعه القضايا المتداوله وموافاتنا بما تسفر عنه هذه القضايا لعدم ضياع العائد المقرر لها

- تضمن حساب التكوين الاستثماري نحو٢٥ الف جنيه قيمه اتعاب التصميم الانشائي والمعماري لعمليه انشاء محلات بسور مطحن الصفا والمروه (منذ شهر سبتمبر /٢٠١٧) باسم الشركه العربيه للتصميمات والاستشارات الهندسيه حتي نهايه الفحص لم يتم البدء في الانشاء

يتعين موافاتنا باسباب عدم التنفيذ

- تضمن التكوين الاستثماري نحو ٩٠١ الف جنيه (منذ ابريل /٢٠٢١) قيمه الهمرميل لمطحن الكوثر والمسند توريدة لشركه بوهلر بموجب امر التوريد رقم ٢٠٢١/٢٠٢٠/٤٤ في ٢٠٢٠/١٢/٢٢ وبالمتابعه تبين توريد الجهازللمطحن وتشغيله يوم ٢٠٢٢/٤/٢١ بمعرفه شركه بوهلر مؤقتا لحين احضار قطعه غيار له من الخارج لعد توافرها بالسوق المحلي لتشغيل الهمرميل اتوماتيك وقد تبين مخاطبه شركه بوهلر اكثر من مره بان الجهاز مازال يعمل مانيوال لعدم احضار قطعه الغيار اللازمه وضروره احضارها لتجنب حدوث عواقب تنجم عن تشغيله بشكل مانيوال

ويتصل بذلك من قيام المطحن باستخدام الهمرميل منذ توريده وحتي تاريخه

يتعين اتخاذ الاجراءات اللازم حيال التأخير الشديد من شركه بوهلر وتوريدها الجهاز غير كامل المشتملات مع اجراء مايلزم من تسويات .

- بلغ المنفذ من الخطة الاستثمارية حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٣,٠١٣مليون بنسبة ١٥ % من جملة المعتمد) البالغ نحو ٢٠ مليون جنيه وقد تلاحظ الاتي :
  - عدم تنفيذ بعض المشروعات ومن ذلك :
    - مشروع اضافه ٣ خلايا تخزين بصومعه والبالغ المعتمد له ١٨ مليون جنيه وجدير بالذكر من صدور موافقه مجلس الاداره في ٢٠٢٢/١/٣٠علي ارجاء الموضوع لمزيد من الدراسه
    - مشروع المحافظه علي البيئه والبالغ المعتمد له مليون جنيه
  - ضاله المنفذ علي بعض المشروعات ومن ذلك مشروعات الاحلال والتجديد "الاداره العامه " حيث بلغ المنفذ نحو ١٢٧ الف جنيه في حين بلغ المعتمد ٥٠٠ الف جنيه
  - تجاوز المنفذ الفعلي للوحدات الانتاجيه "مشروعات الاحلال والتجديد "حيث بلغ المعتمد ٥٠٠ الف جنيه في حين بلغ المنفذ الفعلي٢,٧٦٠ مليون جنيه بتجاوز قدره نحو٢,٢٦٠مليون جنيه بنسبه ٤٥٢%
  - عدم ادراج اي اعتمادات للاستثمار العقاري

يتعين دراسه ماسبق مع العمل علي وضع تقديرات للخطه الاستثماريه تتناسب مع متطلبات وظروف الشركه وموافاتنا باسباب عدم تنفيذ المشروعات او التجاوز في تنفيذ البعض الاخر

- اسفرت مراجعة حساب الإهلاك عن وجود بعض الملاحظات التى يستوجب دراستها وتصويبها نذكر اهمها فيما يلى :

- تم حساب الإهلاك وفقاً للقواعد والمعدلات في السنوات السابقة فيما عدا الات مطحني الهدي وفؤاد والتي قامت الشركه بتعديل الاعمار الانتاجيه لهما بناء علي تقدير الشركات المنشئة والمطورة للمطحنين (شركة سنجاتى الإيطالية ، شركة بوهلر السويسرية) على الترتيب (دون الأفصاح عن ذلك بالأيضاحات المتممة والأثر المالى لة).

– ظهرت الإستثمارات المالية طويلة الأجل بنحو ١٥,٣٧٣ مليون جنيه وتتمثل فيما يلي:

- نحو ١٥,١٢٨مليون جنيه قيمة استثمارات فى الشركة المتحدة للمطاحن بنسبة ١٧,١ % فى رأسمال الشركة محققه عائدا بنحو ١,٣٢٩ مليون جنيه عن عام ٢٠٢١ .
- نحو ٢٤٥ ألف جنيه إستثمارات فى سندات حكومية ببنك الاستثمار القومي بنسبة ٣,٥% حققت عائداً بلغ ٨٥٦٩ جنيه.

يتعين دراسة جدوى هذه الاستثمارات بصفة دورية للوصول إلى أعلى عائد ممكن فى ضوء الفرصة البديلة المتاحة خاصة مع عدم إتخاذ الشركة ما يلزم من إجراءات قانونية لإسترداد قيمة السندات الحكومية منذ عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠.

– بلغ رصيد المخزون فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٣٧,٩٨٦ مليون جنيه ، وقد تم جرده بمعرفة الشركة وتحت إشرافنا الإختبارى وفى حدود الإمكانيات المتاحة (كما تم مطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة ، وتم تقييمه وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وكالمتبع فى السنوات السابقة ، بإستثناء ما تلاحظ بشأنه من الآتى:

– مازال المخزون يتضمن أصناف راكدة وبطيئة الحركة من قطع الغيار بنحو ٣,٠٤٩ مليون جنيه وفقا للبيان المقدم لنا من الشركة .منها نحو ٣٨١ ألف جنية راكد ،٢,٦٦٩ مليون جنية بطئ الحركة.

يتعين العمل على التصرف الإقتصادى في ذلك المخزون بما يعود بالنفع على الشركة .

– لم نتحقق من كمية الاقماح ملك الهيئة العامة للسلع التموينية المخزنة بالصوامع المعدنية والشون المختلفة والبالغة كمية ١٣٢,٣٠٨ألف طن دفترياً تقدر قيمتها وفقا لأسعار المحاسبة مع هيئة السلع نحو ٧٣١ مليون جنيه لعدم إجراء تصفية صفرية لتلك الصوامع في ٢٠٢٢/٦/٣٠ كما تم إثبات رصيد الخامات الرئيسية من الأقماح ملك الشركة بحوالي ١٢٠٠ طن دفترياً لعدم إجراء التصفية الصفرية للصومعة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بتكلفة نحو ١٠,١٩٩ مليون جنيه.

يتعين إجراء التصفية الصفرية للصوامع والشون للوقوف على صحة الأرصدة الدفترية للأقماح ملك الهيئة وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه التصفية مع ضرورة وضع برنامج زمني للتصفية الصفرية وإخطارنا به .

– وجود مخزون خامات دقيق ٥٠ كيلو ضمن مخزن الخامات بكمية ٣٧٢طن بلغت قيمتها نحو ٢,٦١٠ مليون جنية مشون لدى الغير لتصنيع مكرونة للشركة لم يتم التحقق من وجود هذه

الكمية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نتيجة عدم جردها بمعرفة لجان الجرد فى ذات التاريخ وعدم وجود شهادات من الغير بتلك الكميات.

يتعين موافاتنا بالشهادات المؤيدة والعمل على تكليف لجان الجرد بجرد تلك الكميات مستقبلا للتحقق من صحة الأرصدة.

- قيام الشركة بخصم نحو ٣٤,٢٨٧مليون جنية قيمة الدقيق المحول لصناعة المكرونة والمخبوزات من الخامات والمبيعات وذلك أعتمادا على االكميات المستخدمة فقط بالخطأ وصحتة الكميات المحولة بقيمة ٣٦,٩٥١مليون جنية الأمر الذى أدى إلى تضخيم الأيرادات والمصروفات بالفرق اليالغ نحو ٢,٦٦٤ مليون جنية.

يتعين التصويب ومراعاة أثر التعديلات على الحسابات المختصة.

- تبين من المطابقة المجراة بمعرفة الشركة بين المسجل بدفاتر شركة سمارت وبين المنصرف فعليا من المطاحن وجود فروق بمطاحن المروة والحباك وفؤاد بلغت نحو ٤,٣ طن دقيق تم تقدير قيمتها من هيئة السلع بناءا على المطابقة المجراة عن العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ يمبلغ نحو ٣٧ ألف جنية.

يتعين موافاتنا بأسبابها وما أتخذتة الشركة من إجراءات لمنع ذلك مستقبلا .

بلغ رصيد حسابات العملاء وأوراق القبض في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٣٩,٥٦٧ مليون جنيه بعد خصم مخصص ديون مشكوك فى تحصيلها بنحو ٤٦٢ ألف جنيه وقد اسفرت مراجعة حسابات العملاء عن ما يلى :

- لم تقم الشركة بأرسال مصادقات للعملاء والموردين والأرصدة المدينه عن أرصدتهم في ٢٠٢٢/٦/٣٠ ، كما لم تقم الشركة باجراء مطابقات مع كبار المتعاملين معها للتحقق من صحة الأرصدة .

يتعين على الشركة إرسال المصادقات لكافة الحسابات المدينة والدائنة في وقت مناسب يسمح بتلقي الردود عليها حتى يمكن تحقيق الأرصدة بالقوائم المالية في ٢٠٢٢ /٦/٣٠ مع ضرورة إجراء المطابقات والتسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه تلك المطابقات من نتائج.

- ما زالت ملاحظتنا متكررة بشأن تضمين أرصدة العملاء نحو ٤٦٣ ألف جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ قيمة أرصدة متوقفة منذ سنوات يرجع بعضها لعام ١٩٩٦ مقام بشأنها دعاوى قضايا ومكون لها مخصص بكامل القيمة صدرت بشانها احكام قضائية لصالح الشركة ولم تنفذ وذلك رغم سابق الإشارة برد الشركة على تقاريرنا السابقة بأنه جارى متابعة تنفيذ الأحكام مع الجهات المعنيه وقد افادت الشئون القانونية بالشركةبما يلى:-

- نحو ١٨٧,٤ ألف جنيه قيمة ارصدة مستحقة على بعض العملاء لم يتم استخراج الصيغة التنفيذية لتنفيذ الاحكام الصادرة ضدهم لعدم وجود موطن معلوم لهم.
- نحو ٢٧٦,١ ألف جنيه مديونية مستحقة على العميل حسن حافظ عرابى منذ ١٩٩٦/٩ صدرت أحكام بالحبس فى ٣ جنح مقامة ضده وتم إخطار وحدة تنفيذ الأحكام ومدير امن الشرقية ومقام ضده دعاوى تعويض حكم فيها لصالح الشركة وعند اتخاذ اجراءات التنفيذ لم يستدل على العنوان للأعلان بالصيغة التنفيذية .
- ويتصل بما سبق وجود أرصدة مدينة بلغت نحو ٣٥١الف جنية معظمها منذ ٢٠٢١/٦/٣٠ لم يتم تحصيلها حتى ٢٠٢٢/٨ .

نكرر توصيتنا بمتابعة موقف القضايا المرفوعة واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتحصيل تلك المديونيات.

- تضمنت أرصدة العملاء فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ نحو ٣٠,٩٨ مليون جنيه قيمة المستحق على الشركات الشقيقة وتبين القصور الشديد فى شروط السداد بمحاضر التسعير والتى بموجبها يتم منح الائتمان لهولاء العملاء حيث ان معظمها بدون ضمان وغير محدد بها شروط السداد و كذاعدم تحميل العملاء المتعثرين بأية مصاريف إدارية أو فوائد نتيجة عدم السداد فى الميعاد.

يتعين اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة نحو تحصيل تلك المديونيات .

- تحمل الشركة أعباء ومصروفات خاصة بنولون النقل لمنتج دقيق ٨٢ % منظومة والخاص ببعض الشركات الشقيقة والتى بلغت نحو ٤,٧٦٨ مليون جنيه وذلك خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ وحتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

يتعين ضرورة إعادة النظر فى تحميل تلك المصروفات للشركات الشقيقة أو الهيئة

- بلغ رصيد حساب اوراق القبض في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ نحو ٢,٩٣٤ مليون جنية. عبارة عن شيكات مستحقة عل العملاء بدون ضمانات.

- **يتعين الدراسة واسباب عدم الحصول على الضمانات الكافية الي تضمن مستحقات الشركة والعمل عل تحصيل الشيك المتبقي.**

بلغ رصيد حساب الأرصدة المدينة الأخري في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ نحو١٥,١٧٦ مليون جنية تبين بشأنة ما يلى :

بلغت الأرصدة المتوقفة بالحساب مبلغ نحو ٧,٧٢٢ مليون جنية مكون بشأنها مخصص بنحو ٤,٩٩٩ مليون جنية وتتمثل فيما يلى:-

- مبلغ نحو ٥,٨٣٤ مليون جنيه ما أمكن حصره من مديونية مستأجري وحدات الشركة متوقفة والمقام بشأنها دعاوي قضائية تم الحكم في بعضها لصالح الشركة ولم تتمكن الشركة من التنفيذ حتي الآن والبعض الأخر مازال متداول بالمحاكم.
- نحو ١,٧١٠ مليون جينه مديونيات متوقفة علي بعض العاملين بالشركة و وقد أقيمت بشأنها دعاوي قضائية تم الحكم في بعضها لصالح الشركة ولم يتم تنفيذه حتي تاريخه .
- مازال حساب مدينو بيع أصول يتضمن نحو ١٧٨ ألف جينه تمثل باقي المديونية المستحقة علي شركة المستحضرات الطبية نتيجة التنازل بالبيع عن مطحن خطاب بالمطرية منذ ١٩٩٤/٦/١٥ (مكون لها مخصص بالكامل) والمتبقي لحين انهاء الشركة لاجراءات البيع والتسجيل بالشهر العقاري والتي لم يتم الانتهاء منها حتي تاريخه وقد أقامت الشركة دعوي لتثبيت الملكية رقم ٢٠١١/٢٨٣ وصدر حكم بجلسة ٢٠١٩/١/٣٠ بالوقف التعليقى لحين الفصل فى الطعن بالنقض رقم ٧٣/٦١٦٠ ق ومحدد لنظره جلسه ٢٠٢٢/١٠/١٧
  - وقد وافق مجلس ادارة الشركة فى جلسته بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٩ باتمام اجراءات تسجيل ارض مطحن خطاب مقابل قيام شركة مصر للمستحضرات الطبية بسداد قيمة ٢٥% (١٧٨ ألف جنيه) من اجمالى الثمن عند التسجيل وفق شروط التعاقد بين الشركيتن

يتعين بحث ودراسة ما سبق مع متابعة الدعاوى القضائية المقامة واتخاذ كافة الاجراءات القانونية التي تكفل تحصيل تلك المديونيات حفاظا علي حقوق الشركة والافادة .

- بلغ رصيد حساب الشركة القابضة للصناعات الغذائية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٩٤٥ الف جنيه (مدين) ، منه نحو ٧٨٣ الف جنيه مرحل من العام السابق ولم تتم المطابقة مع الشركة القابضة عن الفتره من ٢٠٢١/٧/١ وحتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وقد تضمن الرصيد نحو ١٢٧ ألف جنية باسم صندوق موازنة الاسعار وكذا عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠حيث كانت اخر مطابقه بتاريخ٢٠٢١/٢/٣ علي الرصيد الجاري في ٢٠٢٠/٦/٣٠
- مازال الحساب يتضمن نحو ٢٨٤ ألف جنيه قيمة أرض مدرسة الطحن والمستغلة بمعرفتها فضلا عن الاستمرار فى عدم وجود علاقة تعاقدية بين الشركة والشركة القابضة للصناعات الغذائية.

يتعين اجراء المطابقات اللازمة وموافاتنا بالسند القانونى لاستحقاق تلك المبالغ للشركة القابضة للصناعات الغذائية وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما سبق .

- لم تتضمن الاحتياطيات الرأسماليه نحو ٢,٢٦٦ مليون جنيها قيمه الارباح الرأسماليه عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠.

يتعين اجراء التصويب اللازم

- بلغت الخسائر المرحله في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١٨,٠٥٠ مليون جنيه (تطبيقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥) .

يتعين الدراسه والمتابعه لاظهار نتائج كل عام علي حقيقته

- بلغ رصيد المخصصات الظاهرة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ (بخلاف الاهلاك ، ومخصص الديون المشكوك فيها)نحو ١٢,٥٢٩ مليون جنيه ولم نواف بدراستها ونرى عدم كفايتها في الأغراض المكونة من أجلها فى ضوء ما قدم لنا من مستندات كما يلى :

- بلغ رصيد مخصص ضرائب متنازع عليها فى ٢٠٢٢/٦/٣٠نحو ١١,٧٩٢ مليون جنيه بعد تدعيمة بنحو ٢ مليون جنية - وذلك لمواجهة صافى مطالبات بنحو ١٠٧,٢١١ مليون جنيه بفرق بلغ ٩٥,٤١١مليون جنية ، بالأضافة لفوائد التأخير والضرائب الأضافية التى تحسب عند السداد فى ظل أرتفاع قيمتها وخاصة بالنسبة لضريبة القيمة المضافة وضريبة المرتبات وقد تمثلت تلك الفروق فيمايلى :
  - مبلغ نحو ٦٠,٩١١ مليون جنيه تخص ضريبة الدخل .
  - مبلغ نحو ٤٦,٣٠٠ مليون جنيه تخص ضريبة القيمة المضافة.

يتعين إتخاذ كافة ما يلزم من إجراءات للوصول مع مصلحة الضرائب إلى حقيقة موقف الشركة الضريبى بما لها من حقوق وما عليها من إلتزامات و تدعيم المخصص بالمبالغ المناسبة فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة من نتائج .

- بلغ رصيد مخصص المطالبات نحو ٧٣٧ الف جنيه (١٢٨ الف جنيه لمقابله غرامات تموينيه و نحو ٦٠٩ الف جنيه مطالبات قضائيه اخري بعد سداد نحو ١٣١ الف جنيه تعويض عن بدل نقدي اجازات) تلاحظ بشانه مايلي :
  - مبلغ ١٢٨ الف جنيه لمقابله غرامات تموينيه محتمله علي الرغم من قيام الشركه بتسويه كافه الغرامات التموينيه
  - مبلغ ٦٠٩الف جنيه لمقابله المطالبات القضائيه (بعد سداد وتسويه نحو ١٣١الف جنيه) فقد تبين الاتي :
    - لم نواف ببيان تفصيلي بالمخصص حتي نتمكن من الحكم بصحه ماتم تسويته من قضايا
    - لم يتم تقييم العديد من القضايا ضمن البيان المقدم من الشركة.
    - تضمن بيان القضايا الوارد لنا من الشركة العديد من القضايا المرفوعة من الغير ضد الشركة غير مقدرة القيمة فضلا عن وجود دعاوى مرفوعة من بعض العاملين لصرف المقابل النقدي للإجازات وغير محددة القيمة.

يتعين اعاده دراسه المخصص واجراء التسويات الواجبه مع ضروره موافاتنا ببيان القضايا في ٢٠٢٢/٦/٣٠ علي ان تقيم جميع القضايا المرفوعه من وعلى الشركة .

اسفرت مراجعة حسابات الموردين عن بعض الملاحظات نورد اهمها فيما يلى :

- ظهر رصيد الهيئه العامة للسلع التموينية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وفقا لدفاتر الشركه بنحو ٤٧,٣٥٥ مليون جنيه (دائن)

تبين بشأنها مايلي في ضؤ ماتم تقديمه لنا من بيانات من الشركه:

- اسفرت المطابقه التي تمت مع الهيئه عن وجود رصيد مستحق لها بنحو ٨٩,٥٧١ مليون جنيه عن المنظومه الحاليه ونحو ٣٢,١٢٥ مليون جنيه (مدين) عن المنظومه ا،ج ،والمدعم وبفرق قدره نحو ١٠,٠٩١مليون جنيه عن المدرج بالدفاتر والبالغ نحو ٤٧,٣٥٥ مليون جنيه وقد تحفظت الشركه علي بعض المبالغ منه بالمطابقه بلغ اجماليها نحو ٥,٨١٢ مليون جنيه فقط (وفقا لما سيرد) وبفرق قدره نحو ٤,٢٧٩ مليون جنيه لم نقف علي طبيعته.

تحفظ الشركه بمطابقه ٢٠٢٢/٦/٣٠ علي الاتي:-

- عدم احتساب عموله غربله عن اعوام ٢٠١٩ ،٢٠٢٠ والبالغه نحو١٥٨ الف جنيه ، ونحو٨٧٥ الف جنيه علي الترتيب
- نحو٢,٩٦٦مليون جنيه عمولات تخزين عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ لحين المراجعه وعمل التسويات اللازمه من قبل الهيئه (مع ملاحظه اثبات الهيئه نحو ١,٣٣٨ مليون جنيه فقط من قيمه عموله تخزين عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ بمطابقه ٢٠٢٢/٦ والبالغه وفقا لتحفظ الشركه في ٢٠٢١/٦ نحو ١,٤٥٨ مليون جنيه)
- تحفظت الشركه علي مبلغ نحو ١,٨١٣ مليون جنيه عن مسددات الدقيق المنصرف لمرور القاهره (فقط)عام /٢٠٢١/٢٠٢٠ لحين انتهاء المراجعه مع الشركه في حين بلغ هذه الفروق نحو ٤,٦٩٧ مليون جنيه عن عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ،ونحو ١,٢١٦ مليون جنيه عن عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ (لقوات الامن بالكامل)
- تحفظت الشركه علي مبلغ ٢٧٦ الف جنيه قيمه شيكات صادره عن مضبوطات تموينيه في حين بلغ الرصيد طبقا لدفاتر الشركه نحو ٢٠٠ الف جنيه

لم تتحفظ الشركه بمطابقه ٢٠٢٢/٦/٣٠ عن الاتي :

- مبلغ نحو ٤,٦٩٧ مليون جنيه مستحق للشركه قيمه دقيق لقوات الامن عن عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ علي الرغم من ادراجه بالمطابقه في العامين المذكورين.

- ضريبه القيمه المضافه عن الغربله والتخزين (والسابق التحفظ عليها بمطابقه العام ٢٠٢١/٢٠٢٠)
- بلغ المستحق للهيئه عن قيمه الدقيق المسلم لقوات الامن نحو ٥٠,١٢٧ مليون جنيه في حين بلغ المسدد والمحول نحو ٥٠,٨٧٣ مليون جنيه بفرق قدره نحو ٧٤٧ الف جنيه

- اظهرت المطابقه مع الهيئه عن استحقاقها لمبلغ نحو ٨,٢١٤ مليون للاغراض الاخري (حرس وجيش) وطبقا لبيانات الشركه بلغت نحو ٧,٤٧٢ مليون جنيه لتغيير سعر طن الدقيق من ٧٥٠ جنيه للطن الي ١٠٠٠ جنيه للطن منذ شهر يناير /٢٠٢٢ لاداره التعيينات وفقا لموافقه معالي الدكتور وزير التموين

- تضمن رصيد الهيئه العديد من المبالغ المتوقفه من المنظومات السابقه وذلك علي النحو التالي:

- نحو ١٠٩,٢٧٢مليون جنيه مستحق للشركه عن المنظومه أ والاقماح المطحونه ٨٢% بمطابقه ٢٠١٨/٦/٣٠(بعد قيام الهيئه بتسويه ٢٠ مليون جنيه بمطابقه ٢٠٢٢/٦ من رصيد الاقماح المطحونه ٨٢% مدعم)
- نحو ٧٧,١٤٧ مليون جنيه مستحق للهيئه منظومه ج

يتعين دراسه جميع ماسبق واجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه تلك لدراسه من نتائج.

- سبق الاشاره بتقاريرنا السابقه الي تضمين حساب دائنو شراء اصول نحو ٢٢٣ الف حنيه باسم شركه طيبه (لتوريد كاميرات مراقبه لمواقع الشركه) والصادر بشأنها موافقه مجلس الاداره بالاجماع في ديسمبر /٢٠١٧ بفسخ التعاقد معها لاخلالها بشروط التوريد مع مصادره التأمين النهائي وكافه المستحقات وشطبها من سجل الموردين (تم مصادره التأمين وقدره نحو ٢٠٦ الف جنيه في يناير/٢٠١٨) .

يتعين الدراسه واجراء التسويات اللازمة .

- تضمن حساب الأرصدة الدائنة الأخرى في ٢٠٢٢/٦/٣٠ المبالغ الآتية :

- مازال الحساب يتضمن نحو ٨,٦ مليون جنيه تمثل الباقى من القيمة التقديرية لضريبة المبيعات (علي تكلفة الطحن منظومة ٢٠١٣ و٢٠١٤) والتي لم تسدد حتي تاريخة .

يتعين بحث ما سبق مع سداد المبالغ المعلاة لمصلحة الضرائب حتي لاتتعرض الشركة لغرامات عدم السداد.

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن الارصدة المتوقفة بعضها من قبل تطبيق القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بلغ ما امكن حصره منها نحو ٢,٩٥٤ مليون جنيه .

نكرر توصيتنا بضرورة بحث ودراسة كافة الأرصدة الدائنة المتوقفة مع توريد ما ينطبق عليه نص المادة (١٤٧) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ - والخاص بضريبة الدخل- إلي وزارة المالية .

ظهر رصيد حسابات دائنة ومدينة للمصالح والهيئات في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ١٣,٣٩٧مليون جنيه تبين يشانة مايلى :-

- تضمن الحساب رصيد الهيئة العامة للتأمينات الأجتماعية بنحو ٣,٠٣٢ مليون جنيه (إشتراكات) ولم ترد شهادات أو مصادقات او اجراء مطابقات عنه للتحقق من صحته.

يتعين إتخاذ اللازم نحو الحصول على الشهادات المؤيدة لهذا الرصيد .

- تضمن الحساب نحو ١٥,٤٩مليون جنيه بحساب ضريبة القيمة المضافة لوحظ بشأنه ما يلى :-.

- نحو ١٠,٨٦٢ مليون جنيه (ضريبه علي عمولة التسويق غير مسددة)الأمر الذي يعرض الشركة لغرامة عدم السداد في المواعيد القانونية والتي تبلغ نصف في المائة عن كل أسبوع تأخير والتي قد تصل إلي مبلغ نحو ٣,٤٨٨ مليون جنية حتي ٢٠٢٢/٦/٣٠ بيانها كما يلي:
  - ٧,٣٦٩ مليون جنيه عن عام ٢٠١٩ .
  - ٢,٨٩٨مليون جنيه عن عام ٢٠٢٠ .

يتعين سداد المبالغ المذكورة حتي لا تتعرض الشركة لمثل هذة الغرامات. .

- بلغت الفروق الضريبية بين الشركة ومصلحة الضرائب والتي تم الأتفاق عليها عن أعوام ٢٠١٨/٢٠١٧,٢٠١٧/٢٠١٦ والخاصة بضريبة القيمة المضافة نحو ٣٨,٨٢٣ مليون جنية تبين بشأنها ما يلي:
  - عدم تحميل الشركة لحساب الخسائر المرحلة مبلغ نحو ٣٠,٢ مليون جنية مقابل تعليتها لحساب مصلحة ضرائب القيمة المضافة عن تلك الأعوام حيث وردت المطالبة من مصلحة الضرائب (ضريبة القيمة المضافة) بفروق نهائية بلغت نحو٣٨,٨٢٣ مليون جنية ومدرج بشانها نحو ٨,٦ مليون جنية بالأرصدة الدائنة.
  - وقد صدرقرار لجنة الطعن برقم ١١٣ لسنة ٢٠٢٠ في ٢٠٢٢/٥/٢٤بأحقية المصلحة في المبلغ المذكورعن تلك الأعوام ووردت مطالبة للشركة بالمبلغ في ٦/٢٣/ ٢٠٢٢ وضرورة سدادة حتى لا يتم أتخاذ الأجرااءات القانونية للتحصيل.
  - وقد صدر قرار مجلس الأدارة رقم ١٣/١٣ فى ٢٠٢٢/٧/٣١ بالموافقة علي ماتم عرضة من السيد العضو المنتدب للشؤون المالية والأدارية بالمذكرة المقيدة برقم ٩٩ في ٢٠٢٢/٧/٣١ والخاصة بجدولة قيمة الضرائب المتعلقة بتكلفة الطحن والبالغة نحو ٣٨,٨ مليون جنية بواقع ١,٦٥٠ مليون جنية شهريا اعتبارا من ٢٠٢٢/٨/١ بشيك

مقبول الدفع ولحين نهاية المديونية وذلك طبقا لمحضر التفاوض مع المركز الضريبي لكبار الممولين.

- وقيام الشركة بسداد القسط الاول بطلب صرف نقدية رقم ٧٢٦٩٥ في ٢٠٢٢/٨/٦ بمبلغ ١,٦٥٠ مليون جنية .

ويتصل بما سبق ووفقا لقرار لجنة الطعن السابق والذى أشارت فية أن المبلغ المذكور بخلاف الضريبة الأضافية والتي تحسب عند السداد والبالغة نصف عن كل أسبوع تأخير والتي قد تصل لنحو ٤٠ مليون جنية أخري.

يتعين التصويب وتسوية المبلغ علي الحسابات المختصة وفقا للاتفاق المبرم لما لة من أثر هام علي نتيجة القوائم المالية.

- تضمن الحساب حركة مدينة للمصالح والهيئات في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٨,٧٩٧ مليون جنيه تبين يشانها مايلى :-

- تسوية ما قيمتة نحو ١,٨٠٣ مليون جنية فروق ضريبة المرتبات المستحقة على الشركة عن سنوات ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٧ والمسددة فى ٢٠٢٢/٣/٢٤ للمصلحة على حساب مصلحة ضرائب الدخل (مدينة) وذلك لأستقطاعة من العاملين حال وجودهم بالخدمة على أقساط نتيجة خسارة الشركة للقضية عن عام ٢٠١٧ وتحميل باقي القيمة علي حساب الخسائر المرحلة ولم يتبين لنا قيمة الجزء الذى ستتحملة الشركة.

يتعين تحديد القيمة التي ستتحملها الشركة وتحميلها عل حساب خسائر مرحلة .

- نحو ٥٨٧ ألف جنية تمثل مبالغ مسددة للمصلحة عن اعوام ٢٠١٠/٢٠١١.
- نحو ٥,٩١٠ ضرائب مسددة نظام الخصم والأضافة والمخصومة من المنبع من الشركة.ولم ترد شهادات عنها .
- نحو ٧٨٩ الف جنيه تمثل تعديل الضريبه الاضافيه ٥% عن عام ٢٠١٤ حيث انها من التكاليف واجبه الخصم .

يتعين متابعة المديونية وخصمها عند التسوية مع المصلحة وموافاتنا بالشهادات المطلوبة.

- أدراج مبلغ نحو ١٠ مليون جنيه تم تحميلها بحساب الأجور في ٢٠٢٢/٦/٣٠ تحت مسمى مكافأة شامله ، ١,٨٢٥ مليون جنيه تم تحميلها بحساب تأمينات إجتماعية .
- قيام الشركة بصرف نحو ٦,٢ مليون جنيه،(على حساب الارصده المدينه تحت مسمي سلفه٢ شهر من تحت حساب الارباح وفقا لقرار مجلس الإدارة رقم ٢٥/١٣ في ٢٠٢٢/٦/٢٦ بالرغم من وجود خسائر مرحلة .

يتعين العرض على الجمعية العامة للشركة لأعمال شأنها.

- تحميل الاجور بنحو ٦٨٨ الف جنيه قيمه مكافأه مجلس اداره الشركه (بخلاف حساب التوزيع) والمقرره بمعرفه الجمعيه العامه للشركه والمنعقده في ٢٠٢١/١٠/٢٧ علي الرغم من تحفظنا علي ذلك بان يكون الصرف طبقا للقوانين واللوائح الصادره في هذ الشأن.

- ظهرت الرواتب المقطوعة وبدلات ومكافآت أعضاء مجلس الادارة بقائمة الدخل حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠بمبلغ ١,٤٨٥مليون جنيه تلاحظ بشأنها مايلى:-

- يمثل بند المكافآت مكافأة العضوية المقررة لأعضاء مجلس الإدارة من الجمعية العامة

- يتم صرف بدل الإنتقال لجلسات مجلس الإدارة مع إستخدام السيارة للأعضاء التنفيذين فقط طبقا لقرارات الجمعيات العامة .

- تتضمن قرارات الجمعيات العامة بعض المزايا للأعضاء التنفيذيين كالعلاج والخدمات الإجتماعية .

- يتم صرف الرواتب المقطوعة وبدلات حضور جلسات مجلس الإدارة لكافة الأعضاء بصفة شخصية وكذلك مكافأة الأرباح فيتم صرفها لبعض أعضاء مجلس الإدارة الغير تنفيذيين (ممثلى الشركة القابضة).

- لا يتم خصم أية ضرائب أو رسوم عن كافة المبالغ المنصرفة حيث تتحمل الشركة ضرائب الرواتب المقطوعة.

يتعين مراعاة احكام القوانين واللوائح الصادرة فى هذا الشأن .

- درجت الشركة على تضمين حساب أيرادات النشاط الجارى من عام ٢٠١٧/٢٠١٦ وحتي تاريخة قيمة صافى ما تتقاضاة عن مقابل تعبئة أجولة النخالة لوحظ بشأنة مايلى:

- خصم جزء من الأيراد مقابل الأجولة المستخدمة وخصم ضريبة المبيعات المسددة للموردين بأقرار ضريبة المبيعات ضرائب مخصومة دون أدراج ما يقابلها من ضرائب دائنة على الأيرادات المخصومة.
- تعلية المتبقي ايرادات دون خصم ضريبة المبيعات الواجبة وعدم الأعتراف من قبل المصلحة بصحة المعالجة عن أعوام ٢٠١٦/ ٢٠١٧,٢٠١٧/٢٠١٨ وطعن الشركة على القرار الأمرالذى انتهى برفض الأعتراض وصدور قرار لجنة الطعن رقم ١٣/١٣ في ٢٠٢٢/٧/٣١ بتحميل الشركة ضريبة القيمة المضافة عن تلك الأعوام بمبلغ نحو ٢,٠١٠ مليون جنية .

- الأمر الذى يتعين معة حصر الضريبة الواجبة والبالغة نحو ٤,٦٧٠مليون جنية على تلك الأيرادات من ٢٠١٨/٢٠١٩ وحتي ٢٠٢٠/٢٠٢١ والتى بلغت نحو ٣٣,٣٦١ مليون جنية وتسويتها عل حساب خسائر مرحلة.
- حصر الضريبة الواجبة عل ايراد فوارغ النخالة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ والتي تبلغ نحو ١,٣٩٥ مليون جنية وخصمها من الأيرادات المعلاة والبالغة نحو ٩,٩٥٤ مليون جنية وتعليتها بحساب ضرائب القيمة المضافة .

يتعين أجراء التصويب المطلوب وخصم المبلغ من أيرادات الشركة وتعليتة لمصلحة الضرائب فضلا عن وتحميل حساب خسائر مرحلة بخسائر السنوات السابقة والأفادة.

- قيام الشركة بتسوق كمية ١٢٩,٠١٨طن أقماح حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠وأدراج مبلغ نحو ١٩,٥١٢مليون جنية كعمولة تسويق للأقماح وتحمل كامل ضريبة المبيعات والبالغة ٢,٧٣٢مليون جنية عن تلك الكميات بالرغم من قيام الشركة بمشاركة العديد من تجار الأقماح لتلك العمولة حيث تحملت الشركة مبلغ نحو٧,٧٤٥مليون جنية كحافز توريد ودون تحميل التجار بنصيبهم من تلك الضريبة.والبالغ نحو ٦٢٢ ألف جنية.

يتعين ضرورة تحميل تجار الاقماح بنصيبهم من الضريبة والذى يعتبر ايراد بالنسبة للشركة حرصا على أموالها.

- عدم تشكيل لجنه اداريه معاونه من العاملين بالمخالفه للمواد ارقام ٣٥،٣٦،٣٧،٣٨ من النظام الاساسي للشركه

يتعين الالتزام باحكام النظام الاساسي للشركه

اسفرت مراجعة نظام التكاليف و قوائم تكاليف الأنشطة خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ وحتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ عن الملاحظات الاتية :

- عدم تطوير نظام التكاليف المطبق بالشركة بما يتناسب مع التعديلات التي تمت علي أنشطتها المختلفة في ضوء الآتي:
  - لم تقم الشركة بإعداد نظام تكاليف متكامل لبعض الأنشطة الجديدة بها مثل بناء وبيع وتأجير العقارات يحدد به بنود التكاليف وأسس التوزيع والإيرادات للوصول إلي الربحية الفعلية لتلك الأنشطة.
  - عدم وجود معدلات معيارية لقياس الأداء بمطاحن وقطاع الحركة والنقل، مما أدي إلي افتقاد عنصر مهم من عناصر الرقابة علي أعمالها.

يتعين تطوير نظام التكاليف المطبق بالشركة بما يتناسب مع التعديلات التي تمت علي أنشطتها المختلفة وايجاد معدلات معيارية لقياس الأداء بمطاحن وقطاع الحركة والنقل، لإحكام الرقابة علي أعمالها واظهار قوائم نتائج اعمال الانشطة على النحو الصحيح .

- تضمنت تكلفة الإنتاج جزء من المصروفات الإدارية مما له الأثر على تضخيم تكلفة الإنتاج ومما يترتب على ذلك من آثار بلغ ما أمكن حصره منها مبلغ نحو ٢٦,٧٠١ مليون جنية حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠تتمثل فى ١١,٢١٣ مليون جنيه الأجور . ونحو ١٥,٤٨٨ مليون جنية (خدمات مشتراة وايجارعقارات وضرائب غير مباشرةوعقارية)

يتعين ضرورة استبعاد المصروفات الإدارية حتى تعبر تكلفةالانتاج عن حقيقة التكلفة .

- أستبعاد الشركة ما قيمتة نحو ٢٧,٣٣٠ مليون جنية (تكاليف إدارية والتسويقية)من أنشطة مخبوزات وصناعة المكرونةوالتخزين والنقل الثقيل وأضافتها لتكلفة المطاحن حيث لم تلتزم الشركة بأتباع معيار الأجر الشامل(المتخذ أساسا فى التوزيع بين الأنشطة) وهو الأمر الذى يؤدى إلى عدم وجود أسس ثابتة لتوزيع التكاليف الإدارية والتسويقية بين أنشطة الشركة المختلفة ويؤدى إلى ظهور نتيجة الأنشطة على غير حقيقتها وعدم التمكن من الحكم على صحتها من مكسب وخسارة في ظل تعدد وتنوع أنشطة الشركة (طحن ومكرونة ومخبوزات) حيث يتم تعديل تلك الأسس دوريا فضلا عن عدم الألتزام بأساس التوزيع .

يتعين ضرورة وضع أسس ثابتة لتوزيع التكاليف على أنشطة الشركة المختلفة حتى يمكن الحكم بشكل سليم على نتائج تلك الانشطة.

- قيام إدارة التكاليف بألغاء مركز خدمات الأنتاج ودمجة مع مركز الأنتاج كوحدة واحدة بالقوائم المالية الأمر الذى يؤثر على صحة التكلفة وتوزيعها على الانشطة المختلفة .

يتعين فصل مركزى الأنتاج والخدمات عن بعضهما .

- أسفر فحص الآثار البيئية وسلبياتها عن مخالفة الإجراءات والشروط اللازمة للحفاظ على البيئة طبقاً للقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ في شأن البيئة ولائحته التنفيذية والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ من حيث الآتي :

- ما زال نظام التكاليف المطبق بالشركة لا يتضمن التكاليف البيئية وأسس تبويبها إلى تكاليف رأسمالية وتكاليف جارية مباشرة وغير مباشرة طبقاً لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩.
- أسفرت مراجعة ومتابعة أعمال البيئية والأمن الصناعي ، وذلك من خلال القوانين الصادرة في هذا الشان ووفق المتابعة الميدانية لبعض المطاحن ومواقع الشركة عن وجود بعض الملاحظات نوجز أهمها فيما يلي :

- عدم وجود أجهزة قياس بيئية وقياس الضوضاء بمطاحن الشركة كما لم تقم الشركة باجراء قياسات بيئية منذ شهر مارس ٢٠١٩ بمعرفة المركز القومى للبحوث والتى أظهرت انخفاض متوسط شدة الاستضاءة ببعض الأماكن عن الحد المسموح به .
- عدم كفاية اللوحات الارشادية بمعظم مطاحن الشركة .
- عدم استخدام العاملين لاجهزة الوقاية الشخصية مثل : (الكمامات وسدادات الاذن والنظارات الواقية) والملابس المخصصة للعمل بجميع مطاحن الشركة .
- وجود كسر في زجاج شبابيك عنابر الطحن ببعض مطاحن الشركة مما يتسبب فى دخول الاتربة والغبار الى داخل المطحن .
- عدم وجود مراوح شفط أتربة علي النقر الخارجية الأمر الذي يؤدي الي تصاعد الاتربة عند تفريغ الأقماح فضلا عن عدم الاهتمام بنظافة النقرة حيث تلاحظ وجود كميات كبيرة من الأتربة عليها وذلك بمعظم مطاحن الشركة .
- عدم وجود أجهزة الاطفاء الذاتي بمخازن الفوارغ ، قطع الغيار بمعظم مطاحن الشركة .
- وجود كميات كبيرة من المخلفات والاتربة وكنسات الطحن خلف بعض المطاحن ومن أمثلة ذلك (مطاحن الصفا والكوثر والهدى) .

يتعين تلافي أوجه القصور في الاشتراطات البيئية والأمن الصناعي السابق ذكرها وفقا للقوانين المنظمة في هذا الشأن .

- وجود بعض أوجه القصور فى الرقابة الداخلية عى مخلفات وبيانات الانتاج والمنافذ والمعارض والتسهيلات الائتمانية والسابق ابلاغ تفاصيلها للشركة فى تقاريرنا الدورية خلال العام ويتمثل أهمها فيما يلى :

- تم تضمين ايرادات النشاط مبلغ نحو ١٨,٣مليون جنيه قيمة مخلفات انتاج تمثل مخلفات انتاج مطاحن ٨٢% وقد لوحظ الضعف الشديد فى الرقابة علي كميات وقيم تلك المخلفات الأمر الذى يؤدى لصعوبة الحكم على صحتها حيث بلغت الفروق بين الكميات المطحونة من الأقماح بالشركة٢٤ قيراط ومختلف الدرجات والتى تتمثل فى مخلفات الطحن عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ وحتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ والتى بلغت نحو١٣٣٨٥ طن وبمقارنتها بأجمالى مخلفات الطحن المباعة خلال نفس المدة والتى بلغت نحو ١٦٠٧٤ طن مخلفات تبين وجود كميات مباعة بالزيادة بكمية٢٦٨٩طن بنسبة زيادة بلغت نحو ٢٠% .
- عدم دقة وسلامة بيانات الإنتاج اليومية بمطاحن الشركة حيث يتم تحديد كمية الأقماح المنصرفة للطحن بناءً على المنتجات المعبأة فعلياً فقط من الإنتاج التام دون الأخذ في الاعتبار كميات الإنتاج فى صوامع المنتجات الداخلية الامر الذى ترتب عليه ضعف اعمال الرقابة علي مدخلات (القمح) ومخرجات (دقيق - نخالة) لجميع مطاحن الشركة .

- تسجيل بضائع الشركة وكذلك البضائع المشتراة بغرض البيع المسلمة للمنافذ والمعارض كمبيعات بمجرد تسليمها للمنفذ وليس بالبيع الفعلى كما لا يتم عمل قيود مبيعات لأي تغيرات سعرية بالمعرض خلال العام فضلا عن القصور في أعمال الجرد على المنافذ عند التعديلات السعرية.
- بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ نحو ٤٠ الف جنيه حيث استخدمت الشركة خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ وحتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ ٧٠,١١٥مليون لشراء اقماح (تحملت عنه الشركة اجمالي فوائد بلغت ١,٤١٦ مليون جنيه وقد تبين وجود أوجه قصور في التعاقدات الخاصة بالتسهيلات الائتمانية الأمر الذي يصعب معه متابعة ورقابة ومراجعة تلك المعاملات مع كشوف حساب البنوك .

يتعين تفادى أوجه القصور في الرقابة الداخلية والإلتزام بما تقضى به معايير المحاسبة والمراجعة المصرية والقوانين واللوائح ذات الصلة.

- لم تفصح الشركة الأفصاح الكافى عن اثار تطبيق التعديلات على معايير المحاسبة المصرية والصادرة ة بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٧٣٢ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٣والخاصة بمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤٨) بشأن الايراد من العقود مع العملاء و ادراج الأثر المجمع للعام بالكامل و التزام الشركات بالافصاح الكافى خلال القوائم المالية الدورية عن الآثار المحاسبية لتطبيق تلك التعديلات إن وجدت والتى تم العمل بها بداية من ٢٠٢٠/١/١ للشركات التى تبدأ سنتها المالية في ٢٠٢١/١/١ وتطبق على الشركة بداية من ٢٠٢١/٧/١ .
- لم تتضمن الأيضاحات الأصول المهلكة دفتريا ومازالت تعمل.

الرأى المتحفظ :

وفيما عدا تأثير ما تقدم والأمور المبينة بتقريرنا عاليه على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة فى ٣٠ يونيه ٢٠٢٢ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

تقرير عن المطالبات القانونية والتنظيمية الأخرى :

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات كما تطبق الشركة نظام تكاليف لا يفي بالغرض في تاريخ إعداد القوائم المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية .

– البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .

تحريراً في ٢٦ / ٩ / ٢٠٢٢
أحمد

مديرا العموم
نائبا مدير الإدارة

(محاسب / الحسين فاروق ندا) **(محاسب / محمد فاروق عواد)**

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة

(محاسب / عبدالله شعبان عبدالله)

يعتمد ،،،

وكيل الوزارة
القائم بأعمال مدير الإدارة

(محاسب / سناء جاد الرب مصطفي)

مطاحن ومخابز شمال القاهرة
شركة مساهمة مصرية
/ /٢٠٢٢

السادة / البورصة المصرية

السادة / الهيئة العامة للرقابة المالية

تحيه طيبه ،،، وبعد

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طيه تقرير السيد / مراقب الحسابات (إدارة حسابات المطاحن والمضارب) بالجهاز المركزى للمحاسبات على القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠

برجاء التفضل بالاحاطة وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس القطاع المالى

مسئول علاقات المستثمرين

محاسب / ممدوح عبد الحميد عليوه

mail.marketing@northcairomills.com
www.northcairomills.com
ص . ب : ٣٠٣٢

ت : ٢٢٨١٧٢٣٣ - ٢٢٨١٧٢٣٤ (٠٠٢)
ت : ٢٢٨١٣٤٨١ - ٢٢٨٠٢٢٨٢ (٠٠٢)
س . ت (١٣٣٤٩٠)

ماهر

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
المطاحـــن والمضـــــارب

تقرير مراقب الحسابات
بشأن مراجعة القوائم المالية الملخصة
لشركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة
في ٣٠ يونية ٢٠٢٢

السادة / مساهمي شركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة

تقرير عن القوائم المالية :

راجعنا القوائم المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ لشركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة (ش . م . م) خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن الشركات المساهمة ولائحته التنفيذية والتى استخرجت منها القوائم المالية الملخصة المرفقة ، وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح السارية ، وحسبما هو وارد بتقريرنا رقم ١٤٩ والمؤرخ في ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٢ والذى أبدينا فيه " رأياً متحفظاً " بأن القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونية ٢٠٢٢ والتي استخرجت منها القوائم المالية الملخصة تعبر بوضوح وعدالة فى كل جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣٠ يونية ٢٠٢٢ وكذا عن نتيجة أعمالها وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ فيما عدا ما ورد بتقريرنا المشار إليه.

ومن رأينا أن القوائم المالية الملخصة المرفقة تتفق في جميع جوانبها الهامة مع القوائم المالية الكاملة للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونية ٢٠٢٢ والتى أبدينا رأياً متحفظاً عليها .

ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالى للشركة فى ٣٠ يونية ٢٠٢٢ ونتائج أعمالها عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا ، يقتضى الأمر الرجوع إلى القوائم المالية الكاملة للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونية ٢٠٢٢ وتقريرنا المبلغ للشركة برقم ١٤٩ في ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٢.

تم إعداد تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية الملخصة للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونية ٢٠٢٢ بغرض النشر فقط .

تحريراً في ٢٦ / ٩ /٢٠٢٢
أحمد

مديرا العموم
نائبا مدير الإدارة

(محاسب / الحسين فاروق ندا) (محاسب / محمد فاروق عواد)

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة
(محاسب / عبدالله شعبان عبدالله)

يعتمد ،،،

وكيل الوزارة
القائم بأعمال مدير الإدارة
(محاسب / سناء جاد الرب مصطفي)